

الحامي ١٩٦٢

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٦ ذو الحجة سنة ١٣٨١ هـ . الموافق ٢٠ ايار سنة ١٩٦٢ م . العدد ١٦١٥

الفرس

صجلة

٥٤٩

مجلس الأمة

٥٤٩

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢ - نظام الاجراءات في قضايا العمال

٥٥١

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ - نظام الاجازات المرضية لقوات الامن العام

٥٥١

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ - نظام رسوم المحاكم المعدل

٥٥٣

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢ - نظام بلدية النعيمه

٥٥٧

تطبيق نظام التشكيلات الادارية رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ .

٥٥٧

قرارات رقم ٧٤٦ صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥٦١

اعلان

هكذا من المأهل

نموذج السيرة الذاتية للملكة للدرجوة العامة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

تصدر اردتنا بما هو آت :-

يضاف الى الامر المعين في اردتنا المؤرخة ١٩٦٢/٢/٢٨ الذي دعي مجلس الامة للانعقاد من اجله الامرين المعينين الآتيين :-

١ - مشروع قانون سلطة مدينة الحسين الرياضية .

٢ - مشروع قانون ضريبة الحرس الوطني المعدل .

١٩٦٢/٤/٢٦

احمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير الداخلية

كمال الدجاني

نموذج السيرة الذاتية للملكة للدرجوة العامة

بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٥

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢

نظام الاجراءات في قضايا العمال

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاجراءات في قضايا العمال لسنة ١٩٦٢) ويطبق على القضايا الناشئة عن عقود الاستخدام الفردية المنصوص عليها في الفصل الخامس وقضايا تعويض العمال المنصوص عليها في الفصل الثاني عشر من قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - تتخذ اجراءات مستعجلة بالقضايا المشار اليها في المادة (١) من هذا النظام ويفصل بها خلال أربعة ايام من تاريخ تسجيلها لدى المحكمة المختصة .

ب - اذا تعدل فصل القضايا ضمن المدة المحدودة في الفقرة (أ) لاسباب قاهرة لا يمكن تلافيها فلا يجوز تأجيلها لمدة طويلة ويجب اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لفصلها خلال اسبوعين من نهاية الاربعة اسابيع الاولى .

ج - تستأنف القرارات الصادرة بهذه القضايا خلال خمسة ايام من تاريخ تبليغها وبيت بها استئنافاً خلال عشرة ايام من تاريخ تقديم الاستئناف .

د - تؤجل الرسوم بهذه القضايا في جميع ادوارها وفي الاجراءات التنفيذية لمنفعة العمال ، وفي حالة صدور القرار لصالح العامل واكتسابه الدرجة القطعية تحصل من المحكوم عليه ، اما اذا خسر العامل دعواه ولم يظهر انها كيدية فيعفى من الرسوم .

هـ - اذا ظهر للقاضي اثناء النظر في القضية المرفوعة من العامل بانها كيدية يكلف المدعي بدفع الرسوم عنها خلال مدة لا تزيد عن خمسة ايام واذا تأخر المدعي عن ذلك يقرر القاضي رد دعواه وبمحكم عليه بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

و - تطبيق احكام الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة على قضايا المخالفات المتعلقة بالفصل التاسع والحادي عشر من قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ كما تطبق على جميع القضايا التي تنشأ عن مخالفات احكامه او احكام الانظمة والتعليقات الصادرة او التي تصدر بمقتضاه .

المادة ٣ - يلغى نظام الاجراءات في قضايا العمال رقم (١) لسنة ١٩٦٢ .

١٩٦٢/٤/٢٥

احمد بن طلال

وزير المواصلات	وزير الخارجية	وزير التربة والتعليم	رئيس الوزراء
داود ابو غزالة	حازم لسيه	وقاضي القضاة ابراهيم القطان	وزير الدفاع وصفي التل
وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير المالية
حنان خلف	عبد الوهاب المجالي	محمد اسماعيل	عز الدين المفتي
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة	وزير الداخلية
قاسم الريماوي	عجيل الشالم	صبيحي امين عمرو	كمال الدجاني

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٦) من قانون الامن العام رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢

نظام الاجازات المرضية لقوات الامن العام

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون الامن العام رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاجازات المرضية لقوات الامن العام لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسرى احكام نظام الاجازات المرضية في القوات المسلحة رقم ٦١ لسنة ٩٦٠ على قوات الامن العام على ان يستعاض عن الجهات التالية حيثما وردت فيه بالجهات المبينة مقابلها .

القوات المسلحة
طبيب الجيش ومدير الخدمات الطبية
اللجنة الطبية واللجنة الطبية العسكرية
القائد العام
قوى الامن العام
طبيب الحكومة المركزي واللجنة الطبية المركزية
اللجنة الطبية المركزية المعنية من وزارة الصحة
مدير الامن العام

١٩٦٢/٤/٢٢

أحمد بن طلال

وزير المواصلات داود أبو غزالة	وزير الخارجية حازم نسبية	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير العدلية حنا خلف	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب الخالفي	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير المالية عز الدين المني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الرحاوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السلام	وزير الصحة صبيحي امين عمرو	وزير الداخلية كمال الدجاني

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢٣) من قانون تشكيل المحاكم النظامية .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

نظام رسوم المحاكم المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم المحاكم المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٨) من جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلي بصيغتها المعدلة بالنظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ باضافة العبارة :- « التي يمكن تقدير قيمتها بالنقد ولا تتجاوز قيمتها مائة دينار » بين عبارة .. تقديم الدعاوي الصلحية .. وعبارة .. بحيث يكون مقدار الرسم .. الواردتين فيها .

١٩٦٢ / ٤ / ٢٢

أحمد بن طلال

وزير المواصلات داود أبو غزالة	وزير الخارجية حازم نسبية	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير العدلية حنا خلف	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب الخالفي	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير المالية عز الدين المني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الرحاوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السلام	وزير الصحة صبيحي امين عمرو	وزير الداخلية كمال الدجاني

نظام بلدية النعيمه

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢

نظام بلدية النعيمه

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية النعيمه لسنة ١٩٦٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - تستوفي البلدية رسماً قدره (٢٥٠) فلساً عن الملاهي المتجولة عن كل يوم في جميع الاحوال كأن تغلق ابواب الملاهي قبل مضي اليوم او تستمر مدة معينة من اليوم

الفصل الثاني - رسوم الذبجية

المادة ٣ - تستوفي البلدية عن الحيوانات التي تدبج ضمن منطقة البلدية او في مسلخها بقصد البيع الرسوم التالية :-
فلس

٥٥٠	عن كل رأس من الضأن والماعز
٢٠٠	عن كل رأس من صغار الضأن والماعز
٢٠٠	عن كل رأس من البقر والجاموس
١٠٠	عن كل رأس من صغار البقر والجاموس
٣٠٠	عن كل رأس من الخيل
١٥٠	عن كل رأس من صغار الخيل
١٠٠	عن كل رأس من الدجاج والبط والوز

الفصل الثالث - رسوم بيع الحيوانات

المادة ٤ - تستوفي البلدية من المشتري الرسوم التالية عن الحيوانات التي تباع في الاسواق العامة ضمن حدود البلدية :-
فلس

١٠٠	عن كل رطل من لحوم الدجاج والحمام والبط والحيش والارانب تستوفي البلدية مساقيمته (٢٪) من قيمة ثمن الماعز والضأن والبهائم والخيل والجمال التي تباع ضمن منطقة البلدية .
-----	---

المادة ٥ - لدى مبادلة حيوان بأخر يستوفي نفس الرسم المعين بمقتضى هذا النظام من الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين المقبولة .

الفصل الرابع - اللوحات والاعلانات

المادة ٦ - تستوفي البلدية الرسوم التالية عن اللوحات والاعلانات :-

فلس	دينار
٣٥٠	عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طوله عن ٥٠ سم
٧٥٠	عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طوله عن ٧٥ سم
١٠٠٠	عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طوله عن متر واحد

وتستوفي الزيادة عن المتر بحسب هذه التعرفة .

الفصل الخامس - البسطات والمظلات

المادة ٧ - تستوفي الرسوم التالية سنوياً عن البسطات والمظلات المصروح باقامتها امام الحوانيت او داخلها وفي الساحات العامة ضمن المنطقة البلدية :-
فلس

٥٠٠	عن كل متر مربع او جزء منه على ان لا يقل حجم المظلة او البسطة عن المترين .
-----	---

الفصل السادس - الباعة المتجولون

المادة ٨ - يستوفي رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس من الباعة المتجولين الذين يستعملون بهجا او عربة يد و (٢٥٠) فلساً من الذين لا يستعملون عربة يد او بهجا .

الفصل السابع - رسوم الاوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ٩ - على جميع الباعة بالميزان والمقاييس والمكاييل ان يذمغوا اوزانهم او مكاييلهم او مقاييسهم بمعرفة البلدية ويستوفي لمنفعة البلدية مقابل الذمغ رسوم بالنسب التالية :-

فلس	دينار
١٠٠٠	عن كل قبان عموماً كان ام خاصاً رسم مقطوع
٨٠	رسم دمغة عن كل قطعة من المكاييل والمقاييس
٣٠	رسم معاينة عن كل قطعة من المكاييل والمقاييس

الفصل الثامن - رسوم القبان

المادة ١٠ - يستوفي رسم القبان مما يباع في الاسواق العامة من المواد التالية خارج الخازن وداخلها ضمن المنطقة البلدية بالنسب التالية :-
فلس

١٠٠	عن كل (٥٠) كيلوغرام من الخيوط او اي جزء منها
٢٥٠	عن كل قنطار من الحميد والصوف والشعر والبندورة الخفيفة

هكذا من الأهل

فلس

- ٥٥٠ عن كل حمل من اللبن أو الحليب .
 ١٠٠ عن كل ثلاثة كيلوات زيت أو سمن أو عسل أو جبن
 ٢٠ عن كل مائة بيضة .
 ١٠٠ عن كل صندوق مرطبات
 ١٠٠ عن كل سيارة تدخل أو تخرج من البلدة محملة بالحبوب على اختلاف أنواعها عن الطن الواحد .
 ١٠٥ عن كل شوال طحين سعته (٥٠) كيلوغرام .
 ١٠٠ عن كل شوال من الحبوب على اختلاف أنواعها .
 ٥٠ عن كل حمل بهم من الحطب
 ١٥٠ عن كل قطار من الفحم أو التبن الخفيف أو الزيتون أو الزبيب
 ٢٠ عن كل حمل من التبن
 ١٠٠ عن كل متر من الرمل يستحضر أو يجلب ضمن حدود منطقة البلدية

الفصل التاسع / التصديق على المعاملات

المادة ١١ - تستوفي البلدية رسوم التصديق على المعاملات بالنسب التالية :

فلس

- ١٧٥ عن إصدار أية شهادة أو تصديق أية وثيقة وختمها بخاتم البلدية
 ١٠٠ عن إصدار أية صورة طبق الأصل عن رخصة أو إيصال

الفصل العاشر / رسوم الخضار والفواكه

المادة ١٢ - يستوفي عن الخضار والفواكه الطازجة التي تعرض للبيع ضمن منطقة البلدية الرسوم التالية :

فلس

- ١٠٠ عن كل قطار من الخضار والفواكه والأثمار الحمضية
 ١٠٠ عن كل حمل جمل من الخضار والفواكه والأثمار الحمضية
 ٥٠ عن كل حمل نقل أو بهم من الفواكه والأثمار الحمضية
 ٥٠ عن كل سيارة تخرج أو تدخل الحدود البلدية
 ١٠٠ عن كل حافلة كبيرة أو صغيرة .

الفصل الحادي عشر - رسوم الانشاءات (الابنية)

المادة ١٣ - جدول الرسوم :

فلس	دينار
٢٥٠	١ - تستوفي البلدية رسم تسجيل طلب رخصة .
٢٠	٢ - رسم ابنية السكن على اختلاف أنواعها عن كل طابق للمتر المربع .
١٠٠	٣ - الشرفات والبالكونيات الداخلية ضمن ملك طالب الرخصة للمتر الواحد .
٥٠٠	٤ - الشرفات والبالكونيات الخارجية البارزة على الطرقات والشوارع العامة للمتر الواحد .
١٠٠	٥ - البروز في البناء على الشوارع والطرقات العامة للمتر الواحد .
١٠	٦ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (السور) بالمتر طول .
٢٥٠	٧ - احداث تغييرات في بناء قائم .
١٠٠	٨ - رسم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشوف .
٥٠	٩ - تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي سنة كاملة من تاريخ صدورها .

المادة ١٤ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ١٥ - يلغى اي نظام سابق يتعارض واحكام هذا النظام

١٩٦٢/٤/٢٨

أخمين بطلال

وزير للمواصلات	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
داود ابو غزالة	حازم نسيه	وقاضي القضاة ابراهيم القطان	وزير الدفاع وصفي التل
وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير المالية
حنّا خلف	عبد الوهاب المحالي	محمد اسماعيل	عز الدين الملقني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة	وزير الداخلية
قاسم الرمحاوي	خليل السالم	صبيحي امين عمرو	كمال الدجاني

كل من الأهل

تطبيق نظام التشكيلات الادارية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢

بالاستناد الى المادة (١) من نظام التشكيلات الادارية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ قرر مجلس الوزراء ان يعمل بالنظام المشار اليه اعتباراً من ١٩٦٢/٥/٢٠ .

قرار رقم (٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦١/١٢/٧ رقم ١٤٣٥٦/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٤٧ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كانت تجيز صرف المكافأة المنصوص عليها للموظف غير المصنف الذي بلغت خدمته خمس سنين او اكثر في حالة اعتباره فاقداً لوظيفته. وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ١٩٦١/١١/١٦ وكتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ وكتاب رئيس ديوان الموظفين المؤرخ ١٩٦١/١٢/٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - أن الفقرة الأولى من المادة ٤٧ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (مع مراعاة احكام المادة ٢٦ من هذا القانون اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف بغير الاستقالة وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءاً من اربعة وعشرين جزءاً من راتبه الشهري الأخير عن كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة عن مائتي دينار في اية حال) .

٢ - أن الفقرة الأولى من المادة ١٧ من نفس القانون تنص على ما يلي (مع مراعاة احكام المادة ٢٦ من هذا القانون يعتبر محالاً على التقاعد حكماً الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة او فقد الوظيفة اذا كان مكلاً خمس عشرة سنة خدمة مقبولة واما اذا لم يكن مكلاً هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين او اكثر اعطي مكافأة) .

٣ - أن المادة ١٨١ من نظام الموظفين لسنة ١٩٥٨ عرفت الاستقالة بأنها انتهاء خدمة الموظف بناء على طلبه وموافقة المرجع المختص .

٤ - أن المادة ١٨٤ من النظام المذكور تعتبر الموظف فاقداً وظيفته اذا انقطع عن عمله دون اذن او وجود اسباب مبررة مدة اكثر من سبعة ايام ولو كان الانقطاع عقب اجازة قانونية .

والواضح من هذه النصوص ان هنالك فرقاً بين الاستقالة وفقد الوظيفة وان المشرع لم يشأ ان يحرم الموظف غير المصنف من المكافأة المنصوص عليها في المادة ٤٧ من قانون التقاعد المدني لا في حالة واحدة وهي عندما تنتهي خدمته بالاستقالة فقط . اما اذا انتهت خدمته لاي سبب من الاسباب الاخرى المنصوص عليها في المادة ١٨٠ من نظام الموظفين لسنة ١٩٥٨ ومن ضمنها فقد الوظيفة فان الموظف غير المصنف لا يحرم من المكافأة المشار اليها .

اما كون المادة ١٧ من نفس القانون حرمت الموظف المصنف من المكافأة في حالتي الاستقالة وفقد الوظيفة مما فان ذلك لا يغير من الوضع شيئاً بالنسبة للموظفين غير المصنفين ، اذا ان حرمان الموظف المصنف من المكافأة في حالة فقد الوظيفة كان بناء على نص خاص بهم وهو لا يسري على غيرهم من الموظفين غير المصنفين .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٩٦٢/٤/١٢

عضو	عضو	رئيس الديوان بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
الياس الخوري	موسى الساكت	علي مسبار
عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة المالية المستشار الحقوقي	مندوب وزارة المالية المستشار الحقوقي	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
جمال الحسن	شكري المهدي	شكري المهدي

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٢/٣/١٨ رقم ت/ ٣١٣٨/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادتين ٣١ و٣٧ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كان الجنين الذي لم يولد بعد يعتبر من البنين الذين لهم الحق في راتب التقاعد والمكافأة والتعويضات المنصوص عليها في هذا القانون ام لا. وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٦٢/٣/١٤ رقم ٢٧٣٧ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا . -

١ - أن المادة ٣١ من قانون التقاعد المشار اليه تنص على ما يلي (يعتبر الاشخاص الآتي ذكرهم افراد عائلة الموظف او المتقاعد المتوفي الذين لهم الحق في راتب التقاعد او المكافأة او التعويضات بموجب احكام هذا القانون .

- أ - الزوجة او الزوجات .
- ب - البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم .
- ج - البنات العازبات او الارامل او المطلقات .
- د - الام الارملة او المطلقة .

٢ - أن المادة ٣٧ من القانون المذكور تنص على انه اذا توفي الموظف او المتقاعد عن زوجة او زوجات حوامل يعاد توزيع راتب التقاعد مجدداً بعد الولادة وفق احكام هذا القانون ومن هذا النص الاخير يتضح ان الجنين الذي لم يولد بعد يعتبر من البنين ولكن حقه في راتب التقاعد لا ينشأ الا بعد ولادته .

ولهذا فان راتب التقاعد انما يوزع على افراد العائلة الموجودين وقت وفاة الموظف المتقاعد على ان يعاد توزيعه مجدداً بعد ولادة الجنين .

اما المكافآت او التعويضات التي يستحقها افراد عائلة الموظف او المتقاعد المتوفي فيا ان المادة ٣٦ من القانون المذكور او جبت توزيعها على الورثة المستحقين بالتساوي وبما ان الجنين الذي لم يولد بعد يعتبر من البنين كما اسلفنا فانه ينبغي الاحتفاظ بنصيبه منها ليعطى له بعد ولادته ان كان حياً والا فيوزع نصيبه على باقي افراد العائلة المستحقين .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها

صدر في ١٩٦٢/٤/١٢

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
الياس الخوري	موسى الساكت	علي مسبار
عضو	عضو	عضو
المستشار الحقوقي	المستشار الحقوقي	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية	شكري المهدي
مخالف	شكري المهدي	شكري المهدي

كل من الأهل

قرار المخالفة

الموضوع هو تفسير المادتين (٣١) و (٣٧) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للحالة التالية وهي :

إذا توفي الموظف عن زوجة او زوجات حوامل هل يخصص للحمل حصة من التعويض الذي تقرره المادة (٤١) من القانون المشار اليه وهل يدخل الحمل (الجنين) في عداد البنين المذكورين في الفقرة (ب) من المادة (٣١) آفة الذكر .

تنص المادة (٣١) على ما يلي :

يعتبر الأشخاص الآتي ذكرهم افراد عائلة الموظف او المتقاعد المتوفي الذين لهم الحق في راتب التقاعد او المكافأة او التعويضات بموجب احكام هذا القانون .

- أ - الزوجة او الزوجات .
- ب - البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم .
- ج - البنات العازبات .
- د - الام الارملة او المطلقة .

هذه المادة كما هو واضح من نصها تحدد الحقوق التقاعدية التي تورث وهي :
راتب التقاعد ، المكافأة ، التعويضات ، كما تحدد الورثة وهم المذكورون في الفقرات السابقة فقط بمعنى انه ليس كل وارث شرعاً هو وارث للحقوق التقاعدية فالوالد مثلاً لا يرث من الحقوق التقاعدية اطلاقاً والبنات لا يرثن الا اذا كن عازبات والأم المتزوجة لا ترث ايضاً .

السؤال الآن هو ، هل الحمل يعتبر احد الورثة في الحقوق التقاعدية بالنسبة لنص المادة (٣١) المشار اليها وعلى وجه التحديد هل تشمله عبارة (البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم) الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة ؟ والجواب : ان الحمل ليس احد الورثة المذكورين في هذه المادة ولا تشمله عبارة (البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم) للاسباب التالية :

السبب الاول

ان الاحكام الشرعية الباحثة في الارث والورثة افردت باباً خاصاً للحمل ، خذ مثلاً كتاب شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية تأليف (محمد زيد الايباني) فقد افرد (الباب السابع من الجزء الثالث) للكلام على توريث (الحمل والمفقود . . . الخ) وفعل مثل ذلك ابن عابدين في حاشيته على الدر ، والمبسوط للامام السرخسي فلو كان الحمل داخلاً في مفهوم البنين لشمته الاحكام العامة التي تشمل البنين ولما احتيج لافراد باب خاص يبحث في توريث الحمل .

السبب الثاني

البنون جمع ابن وقد اجمعت معاجم اللغة العربية ان الابن يعني الولد وان الولد يعني من ولده شيء وعلى ذلك فكلمة ابن في اصل اللغة تعني الولد المولود وقد جاء في المادة (١٢) من المحلة (الاصل في الكلام - الحقيقة - يعني : يحمل اللفظ على المعنى الموضوع له) .

وجاء في المادة (٦١) منها (اذا تعلقرت الحقيقة يصار الى المجاز) والحقيقة هنا في الحقيقة اللغوية اي المعنى المحدد في أصل اللغة ولا يجوز الخروج على هذه الحقيقة الا اذا تعلقرت كما لو قال قتل اسائاً وهو حي يحمل على انه ضربه لان المعنى اللغوي للقتل وهو ازهاق الروح متعلق فيحمل على المجاز وهو الضرب وبناء عليه يجب التقيد بالمعنى اللغوي للكلمة عند التفسير ما دام ذلك غير متعلق لأنه يفترض دائماً ان المشرع قال ما قصد وقصد ما قال ونحن لا نعرف مقصد المشرع الا من العبارات والكلمات التي استعملها للدلالة على اغراضه ولا يجوز ان نفرض له معاني لم يقصدها والا كنا مشرعين لا مفسرين ولا نتعرض لتعديل المعنى الظاهر من عبارته الا اذا كان هنالك غلط نحوي أو غلط منطقي او تناقض بين النصوص بعضها مع بعض (مقدمة القانون تأليف احمد صفوت طبعة ١٩٢٤ صفحة ١٦٦) وهنالك يوجد شيء من ذلك فالابن هو الولد الذي ولد والحمل هو الجنين الذي لا يزال في بطن امه ولم يولد ويؤيد ذلك عبارة (الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم التي هي وصف لكلمة (البنون) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٣١) فان العمر لا يتبدى الا بعد الولادة واذا قيل بان القصد من هذه العبارة هو حجب الحق عنهم بعد اكملهم السابعة عشرة يقال ايضاً ان هذه العبارة تفيد الاعطاء حتى اكمل السابعة عشرة فهي في الحالتين قرينة قاطعة على ان المقصود بالابن هو الذي ولد فضلاً لان تعداد سني العمر لا يكون الا لمن ولد فعلاً وخرج الى الحياة ولا يجوز توسيع مدلول كلمة (البنون) ومدها لتشمل الحمل لان المادة (٣١) التي نحن بصدد قاعدتها قانونية أمرة لا قاعدة مقررة . يقول الاستاذ احمد صفوت في كتابه مقدمة القانون صفحة (١٦٩) الذي اشرت اليه سابقاً (التفسير باعتبار طرقه نوعان ، تفسير مد يقصد منه توسيع دائرة المعنى ، وتفسير حصر يقصد منه تضيق دائرة المعنى لتفسير المد يطبق على النصوص المقررة) والقانون أي قانون كان يتألف من قواعد قانونية وهذه القواعد اما قواعد امرة واما قواعد مقررة والقاعدة القانونية الأمرة هي التي لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها اما القاعدة المقررة فيجوز الاتفاق على خلافها (المدخل للعلوم القانونية تأليف الدكتور سليمان مرقص طبعة ١٩٦١/ صفحة ٦١) .

السبب الثالث

لو كان الحمل داخلاً في مدلول كلمة (البنون) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٣١) السابقة الذكر لما احتاج واضع القانون ان يفرد نصاً خاصاً في القانون نفسه لتوريث الحمل هو نص المادة (٣٧) القائلة (اذا توفي الموظف او المتقاعد عن زوجة او زوجات حوامل يعاد توزيع راتب التقاعد مجدداً بعد الولادة فهذا النص دليل قاطع ايضاً على ان واضع القانون لم يقصد ابداً ان يكون الحمل داخلاً في عداد البنين الذين نصت عليهم الفقرة (ب) من المادة (٣١) وبما ان حكم المادة (٣٧) المشار اليها اقتصر فقط على معالجة راتب التقاعد بالنسبة للحمل فعني ذلك قطعاً ان واضع القانون لا يريد توريث الحمل من المكافأة او التعويضات وهذا ما يسميه علماء القانون الاستنتاج بطريق العكس ومعناه الاستنتاج من ذكر نص خاص لحالة مخصوصة ان غرض الشارع عدم مد هذا النص الى غير هذه الحالة (مقدمة القانون لاحمد صفوت صفحة ١٧٧) .

بناء على ما تقدم فاني اختلف الاكثريّة المحترمة فيما ذهب اليه وارى ان الحمل لا يدخل في عداد البنين المشار اليهم في الفقرة (ب) من المادة (٣١) من قانون التقاعد المدني وانه لا يخصص له حصة من المكافأة او التعويضات التقاعدية.

المستشار الحقوقي في وزارة المالية
جمال الحسن

هذا من الأهل